كفاية الله واحد ومحمد رسول ولا يشترط عنده ترتيب قوله او للنفي
نزلان على الاسلام بنا على ان الاسلام هو الانقياد الظاهري وا
لحاصل ان الاول مبني على ان المراد بالاسلام العبادات
المخصوصة والثاني كذلك ويصح ان يكون مبنيا على ان المراد به
جريان الاحكام والثالث مبني على ان المراد بالاسلام الانقياد الظا
هري قوله فهو من اضافة اي بنا على انه الاعمال والنطق شطر قوله
السبب اراد به ما يشمل الشرط قوله اثبتت الالوهية الخ الاولى ان
يقول افادت نفيها عن كل ما سواه واثبتتها له لوجهين الاول ان
النفي متقدم في اللفظ الثاني ان المقصود انما هو نفي الالوهية
عن الغير بالكلية اذ هو منفي ما عداه من الالهة هو المحتاج اليه
قوله وحقيقة الالوهية وجوب الوجود فان قلت لا اله الا الله
فالمعنى لا واجب الوجود الا الله ولكن المعول عليه ان معنى الالوهية
ليس ذلك بل معناها العبادة بحق فكان الاولى ان نقول ذلك
على انه اذا كان معنى الالوهية ما ذكره لا تكون الكلمة المشرفة معبرة
للرد على عبدة الاصنام لانهم يقولون ايضا لا واجب الوجود الا الله
بخلاف قولنا فانها تكون عليه مفيدة له لان معناها لا معبود
بحق الا الله ولا شك في لزوم الرد عليه كما هو المقصود منها فما
ذكره الشارح اللوازم وحقيقة الالوهية العبادة بحق قوله والقدم
عطف لازم على ملزوم وكان الاولى للشارح حذف القدم الذاتي لانه من جملة
اللوازم ومع ذلك هو جرى على طريقة الاعاجم فانهم يفصلون بين القديم
الذاتي اي لم يكن الغير مؤثرا فيه والقديم الزماني وهو ما لا اول له وان اثر
فيه الغير وذلك كصفات الله فانها قديمة قدما زمانيا لا ذاتيا بمعنى
ان الغير اثر فيها وهي طريقة ضعيفة والمعول عليه ان كلا من الذات
والصفات واجب لذاته قوله ويلزم منه استغناؤه اي من وجوب الوجود
وفي هذه الاشارة ايماء ان تفسير السنوسي تفسير باللازم اي لازم
احد المعنيين المتقدمين لا بالحقيقة وقوله وافتقار معطوف على
استغنائه فالسنوسي فسر الالوهية بهذين المعنيين واخذ ما هو

[illegible]

عداهما

عداهما منهما والثاني فعل ما فعل ولم يظهر له وجه قوله كما يوجب اي وجوب
الوجود والبقاء وكان الاوضح ان يقول واذا علمت معنى الالوهية وانها
تستلزم شيئين فالشيء الاول يستلزم قدما وبقاء ومخالفة وقياما بالنفس
والغنى وتنزهها عن النقائص ويدخل في ذلك السمع والبصر والكلام
ولوازم تلك المعاني فالجملة احد عشر صفة اذ لو لم تجب له لكان محتا
جا الى المحدث او المحل او من يدفع عنه النقائص والثاني عشر تنزهه
تعالى عن الاغراض في الافعال والاحكام والا لزم افتقاره تعالى الى ما
يحصل غرضه كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه والثالث عشر لو
نفي وجوب فعل شيء من الممكنات او تركه والا لزم افتقاره الى ذلك
الامر ليتكمل به والرابع عشر نفي كون شيء مؤثرا بقوة اودعها الله
فيه لانه يلزم على ذلك كون مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض
الافعال الى واسطة والثاني وهو الافتقار يستلزم الحياة والقدرة وال
ارادة والعلم ولوازمها والوحدانية فالجملة تسعة العاشر حدوث العا
لم بأسره الحادي عشر نفي تأثير شيء بطبعه وفي معناه العلة فهذه ٢٥
احد عشر واضدادها احدى عشر ومجموعها اثنان وعشرون ضمها للثما
نية والعشرين السابقة المجموع خمسون عقيدة قصعا له تعالى عشر
ون ويزاد نفي الغرض ونفي وجوب الفعل والترك ونفي التأثير با
لطبع او القوة وحدوث العالم فهذه خمسة تضاف للعشرين فيصير
المجموع خمسا وعشرين واضدادها خمس وعشرون المجموع خمسون
فاذا كان الحقيقة تستلزم شيئين وهي ان الشيئان يستلزمان
جميع الصفات فيلا فقيل ان الحقيقة تستلزم ذلك فالجواب
ان ارتكاب ذلك اسهل في اظهار اللوازم قوله وعن وجوب الخ مم
معطوف على عن النقائص قوله مطلق اي العام قوله وعدم تأثير شيء
سواه عطف لازم على ملزوم ونكتته التصريح به الرد على الفرقة الضا
لة وجائز ما سوى ذلك وجهه ان الوجوب ثبت لامور مخصوصة
فالاستحالة لنقائضها وما بقي لا واجب ولا مستحيل قوله الجملة الثانية
وهي محمد رسول الله فانه يندرج فيها الصدق والامانة والتبليغ وله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1